

ظاهرة الاحتراز في النحو العربي

د. وعد دليان أنور

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية

المخلص

فقد شهد التراث النحوي بظهور مجموعة كبيرة من المؤلفات التي حاول أصحابها إبراز القواعد النحوية فيها ، والتي أنبان من خلالها عبقرية فكرهم ، وحدة ذكائهم ، وقد استعمل أصحاب هذه المؤلفات أسلوباً يتلاءم مع الفترات التي ألفت فيها تلك المؤلفات ، إلا أنها اتسمت في نظر اللاحقين بالصعوبة عند إرادة الوصول إلى غايات ومدارك تلك القواعد ، مما جعل النحاة يتسابقون بطرق عديدة من أجل تذليل ما يعانى منها ، لذلك عُرِضت وأخضعت تلك القواعد على النظرات الفاحصة ، والتأملات الدقيقة ، لإيصالها بأقرب السبل إلى المتلقي دون عناء .

مما دعت الحاجة أثناء ذلك بالتوسع في المختصرات ، والتعمق في المتون ، مستعملة وسائل مختلفة لتحقيق هذه الغاية ، وكان من بين تلك الوسائل المستعملة (الاحتراز) ، والذي أدى دوراً كبيراً عندما عالج المتشابهات المتفقة لفظاً والمختلفة معنى ، لأن التسامح فيها دافع إلى اللبس ، وكذلك صقل المصطلحات النحوية وقيدّها تسهيلاً لفهمها واستيعابها ، فضلاً عن قيامه بتحديد

أطراف التراكيب النحوية ومنع اختلاط الأغراب بها ، وذلك لتغاير أحكام بعضها عن بعض الآخر ، لأجل ذلك جذب نظري واسترق وجهتي وأحببت البحث فيه .

وعلى الرغم من الأهمية التي سجلتها (ظاهرة الاحتراز) والتي كانت أكثر ظهوراً في الشروح والحواشي والتعليقات ، إلا أنّ من الآراء ما جاءت لتعيب على تلك الشروح بظهور الاحترازاات فيها ، مُحْتَجّة بعدم تلائمها مع مستويات التلقي ، مما دعانا الأمر بالتمسك بها على نحو أكثر في إبرازها وكشف أهميتها باعتبارها تلك الظاهرة التي لا يُستغنى عنها في مجال تسهيل القواعد وتفهم أسرارها .

Abstract

Praise be to Allah , peace and blessings be upon his prophet Al-Ameen , and then :

The grammatical heritage witnessed the appearance of a big group of the publishments . The publisher of these publismnts tried to show the grammatical rules in them which reflected their genius ideology and the sharpness of their intelligence . Those authors followed a style that copes with periods when these books were published , however these books were described in some kind of difficulty when the modern grammarians tried to reach to the aims and interpretations of these rules. This made the grammarians compete in many ways to facilitate them as much as possible , so these rules were examined and reformed by those who

have the strong insights and the accurate thinking to have these rules reach to the reader without any difficulties .

During that , the need called for expanding the number of the abbreviations and getting deeper in the texts . This is done in different mechanisms to acheive this goal . One of these Mechanisms is called "Al – Ihtiraz Phenomenon " . This phenomenon played an important role when it treated the words that are Similar in pronunciation and different in meaning because negligence such rules or words lead to confusion . Moreover , this phenomenon also had brought the grammatical idioms and put them in their final form to be understood and comprehended . Moreover , it limited the grammatical constructions and prevented them from mixing with the strange ones , because of the changes in their rules among each other , that's why it attracted my attention , drew my interest and I liked to search in it .

In spite of the importance that this phenomenon recorded and played , which was the most common in the explanations , margins , and the comments , but the opinions made about this phenomenon were against it because such phenomena may not conform with the levels of understanding among readers . This made us show its importance regarding

it as if it is something necessary to facilitate the rules and to explain their secrets .

المقدمة

الحمد لله ، الذي بذكره احتراز من الشيطان ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

يتطلب تسهيل القواعد النحوية وشرحها وتحديد منطلقاتها بالوقوف على عدد من الوسائل التي دأب النحاة إلى إبرازها أثناء شروحهم لتلك القواعد ، وكان من أبرزها إيراداً لهذا المؤدى هو (الاحتراز) .

وقد استطاع المعتمدون عليه من إبراز نتائج الإلتزام به ، والتي تمثلت في توضيح المصطلحات النحوية ، وبيان مقاصدها ، وكذلك التنبيه على عدم إطراد عدد من القواعد النحوية فضلاً عن التفريق بين الألفاظ المتشابهة ، لاختلاف أحكامها ، فمن أجل هذه الأهمية أصبحت (ظاهرة الاحتراز) وسيلة يستعملها جلّ النحويين في مؤلفاتهم ، بل أصبح الاحتراز جزءاً من بعض عناوين الفصول النحوية ، كما وجدنا ذلك حاضراً عند ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في كتابه المغني ، وهو يقول : ((فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور))^(١). واستعماله دليل على أهميته التي لا يستغني عنه الشارح في كلّ مسألة تتميز بتشعب الأطراف ، وبناءً على هذا وما سبقته من الأسباب كانت مدعاة إلى جعل (ظاهرة الاحتراز) عنواناً لبحثنا المُشرّع فيه بإذن الله تعالى .

وعلى الرغم من الأهمية المبرزة التي صنعها الاحتراز ، إلا أنّه لم يسلم من سيّهام النقد ، فقد عيب على الشروح والحواشي والتقاريرات ، لكون هذه الأصناف من المكثرات من استعمال الاحتراز ، مثلما ينقل لنا هذا الوصف الدكتور عبد الله بن

عويقل السلمي قائلاً : ((أمّا الشروح والحواشي والتقريرات ، فهي تكثر من التعرض لقضايا المنطق والكلام والتعليل الفلسفي ، وفيها من الحدود والقيود والاحترازات ما لا يتلائم مع المستوى العقلي للطلاب المتلقين الذين صنفتم في الأصل لهم))^(١) .

فالاحتراز تحديداً كان من القضايا التي جعل المتن والشروح والحواشي والتعليقات به في ميزان النقد ، إلا أنّ النظرة المنصفة لهذا الوصف تقتضي وجود تسامح فيه ؛ لأنّ نتائج الالتزام به والتي سجلت قبل قليل كفيلة في كشف عكسية الوصف .

أمّا خطة البحث فقد انتهت في ثلاثة مباحث سبقها تمهيد وختمتها خاتمة ، فقد تناولت صفحات التمهيد بيان معنى الاحتراز في اللغة والاصطلاح ، والفرق بينها وبين المصطلحات القريبة منه في الدلالة ، فضلاً عن تخصيص الجزء الثاني من التمهيد في إظهار أسباب الاحتراز ، أمّا جوهر الدراسة فقد تبين في ثلاثة مباحث كان الأول ، الاحتراز في الأسماء ، والثاني الاحتراز في الأفعال ، والثالث الاحتراز في الحروف ، ثم قافلة المباحث ، الخاتمة ذكرت فيها إجمال نتائج البحث .

وأسأل الله تعالى أن يكتب لهذا العمل القبول والنفع ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنّه مجيب الدعاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله والصلاة

والسلام على رسولنا الأمين .

التمهيد

((دراسة في مفهوم الاحتراز وأسبابه))

١ - مفهومه :-

إنّ بيان مفهوم الشيء يجعل له في الفكر مكاناً ، وفي النفس وقعاً ، ثم يتفقان لقبوله أو رده ، بعد خلوهما من ذكر ذلك المفهوم ، لذلك تبين هذه الصفحات تعريفه في اللغة والاصطلاح ، والتمييز بينه وبين الألفاظ القريبة منه في المعنى ، فبدء ذلك يكون في بيان مفهومه في اللغة .

وفيه ذكر ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أنّ أصل اللفظ من (حرز) ، والحرز يدل على الحفظ والتحفظ ، وليبيان ذلك قال : ((حرز : الحاء والراء والزاء أصل واحد ، وهو من الحفظ والتحفظ : يقال : حرزته واحترز هو ، أي تحفظ))^(٣) ، وقريباً من المعنى المذكور كان قول الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) عندما قال : ((واحترزت من كذا وحرزت : توقيته))^(٤) ، وتابعهما ابن منظور (ت ٧١١ هـ) بعد أن أورد قولاً جمع بين المعنيين المذكورين ، فقال : ((يقال : أحرزت الشيء إحرازاً إذا حفظته وضممته إليك وصننته عن الأخذ ... واحترزت من كذا أي توقيته))^(٥) . وجاء في المعجم الوسيط : ((احترز منه : توقاه . (تحرّز) منه : احترز))^(٦) ، فالنصوص بمضامينها تتفق على أنّ أصل اللفظ يدل على التحفظ والتوقي .

أمّا اصطلاحاً ، فإن (الاحتراز) من مصطلحات الفقه ، ومعناه : التحفظ^(٧) ، ومن الذين تنطرقوا إلى مفهومه في الاصطلاح أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ،

، إذ أورده مقيداً في الشيء الموجود ، لذلك قال : ((أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود))^(٨) ، وهذا المعنى نفسه هو ما أظهره المدلول اللغوي له .

أما مفهومه عند النحاة، فلم يحدّد كمصطلح ، ولكننا من خلال النظرة المتأنية في النصوص المستقرّة ، توصلنا إلى القول إنّ الاحتراز : هو التحفظ من بعض الأحكام لسبب من الأسباب .

أما من جهة بيان الألفاظ القريبة منه في المعنى ، فقد جاء في ذلك لفظين ، الأول منهما هو (الاحتراس) ، والاحتراس في اللغة مصدر للفعل (حرس) ، فقد قال الخليل (ت ١٧٥ هـ) : (((والفعل) حرس يحرس ويحترس أي : يحترز : فعل لازم))^(٩) ، وتابعه الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) نقلاً عن الليث (ت بين ١٩٠ - ٢٠٠ هـ) : ((والفعل حرس يحرس ، والفعل لازم يحترس كأنه يحترز))^(١٠) ، فدلالة النصين تشير إلى عدم وجود فارق بين اللفظين ، فمتى أطلق لفظ الاحتراس أريد به الاحتراز ؟

فيما أورد ابن فارس أنّ لهذا الأصل معنيين ، فقد قال : ((حَرَسَ : الحاء والراء والسين أصلان : أحدهما : الحفظ والآخر زمان))^(١١) ، فالأصل الأول هو ما يعنينا لقربه من معنى (الاحتراز) ، والذي هو التحفظ .

واصطلاحاً ، الاحتراس : نوع من أنواع الأطناب يستعمله البلاغيون لدفع احتمال حاصل في الكلام ، قال ابن أبي الأصبع (ت ٦٥٤ هـ) : ((الاحتراس : وهو أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل ، فيفطن له ، فيأتي بما يخلصه من ذلك))^(١٢) ، وأكدّه الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) قائلاً : ((الاحتراس : وهو أن يكون الكلام محتملاً لشيء فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال))^(١٣) .

واللفظ الثاني هو (الحذر) ، وفي معناه من جانب اللغة ، قال ابن فارس : ((حَذَرَ : الحاء والذال والراء أصل واحد ، وهو من التحفظ والتيقظ))^(١٤) ، وقال الجوهري : ((حَذَرَ : الحذر والحِذْرُ : التحرز))^(١٥) .

أما اصطلاحاً ، فقال أبو هلال العسكري : ((والحذر هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظنّ ذلك))^(١٦) ، وقال عبد الرؤف المناوي (ت ١٠٣١ هـ) : ((الحذر : محرّكاً : احتراز عن مخيف))^(١٧) .

إنّ تشخيص الفرق بين الاحتراز والاحتراس والحذر ، أمر لا يخلو من صعوبة ، وذلك للتقارب الكثيف في دلالة هذه الألفاظ ، ولاسيما من الجانب اللغوي ، إلا أنّ الخوض في المعنى الداخلي للألفاظ من الجانب الاصطلاحي يسعفنا في القول بأنّ هناك مميّزات تميّز هذين اللفظين عن الاحتراز ، منها أنّ الاحتراس مصطلح قائم الذات في ميدان البلاغة ، وهو ضرب من ضروب الأطناب يستعمله البلاغيون ، مما جعله هذا الشيء بعيداً عن ساحة عملنا ، واللفظ الثاني هو (الحذر) ، والنظرة في حده تصرّح بوقوعه في الأمور سواء أكان في المعلوم أم الظن ، فضلاً عن تحقق استعماله في الأمور الحسيّة ، في حين الاحتراز لا يقع إلى في الموجودات ، وتحديد المعنوية منها ، مما جعل قبوله عن النحاة في الاستعمال أوفر من اللفظين المذكورين ، وكان هذا السبب هو الداعي لنا أيضاً أن نجعله ضمن العنوان بدلاً من اللفظين الآخرين .

٢ - أسباب الاحتراز :

إنّ مطالب النفوس تكتفي بالسؤال عن السبب إذا كان الشيء المعروض عنها مصحوباً بذلك ، من أجله دأب النحاة إلى ذكر الظواهر مع أسبابها تحقيقاً لهذا

المطلب ، إلا أنّ أسباب الاحتراز لم تكن مجموعة تحت حزمة واحدة وإنما كانت مبنوثة مع المسائل ، لذلك حاولنا قدر الإمكان إخراجها من النصوص المستقرة ، وبيانها من خلال الأمثلة .

فلما كان المقام قائماً في الحديث عن أسباب الاحتراز أحببت أن أقف كذلك على السبب الذي جعله أكثر ظهوراً في المتن والشروح والحواشي والتقارير ، مما كان ظهوره لافتاً للنظر ، ولاسيما أقرن ظهوره في العصور التي ظهرت فيها تلك الأصناف من الكتب .

ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى اشتراك الموارد التي يتحصلها الدارسون في تلك المدة ؛ لأنّ طلاب العلم في تلك العصور كانوا يدرسون العلوم كلها في آن واحد سواء أكانت العلوم الشرعية أم كانت علوم الآلة ، مما أصلت ثقافة تقوم على السير برؤية منفتحة على جميع هذه العلوم ومن ثمّ الاستفادة منها في تطبيق مصطلحات هذه العلوم لتقريب البعيد ، وإيضاح المجهول ، بسبب التوافق والاشتراك الذي وقع في ما بينهما في المعاني والسياقات ^(١٨) . ولما كان الاحتراز من المصطلحات الفقهية ، فإنّ كل ما ذكر كان ممكناً أن ينطبق عليه ، والأسباب سأعرضها على وجه الاستيضاح دون الحديث عنها بعمق ؛ لأنّ بيانها سيكون في مضمون مباحث البحث ، أما العرض فقد جاء على النحو الآتي :-

١ - تشابه الألفاظ :-

قد يتشابه لفظان من ألفاظ النحو العربي ، ويأخذ أحدهما حكماً معيناً من الأحكام ، مقتصرّاً عليه دون الآخر ، مما يجعل النحاة عند الإشارة إلى اللفظ المخصوص بالحكم ، يحترزون من اللفظ الذي يشابهه ولا يسري عليه الحكم نفسه

كما جاء متمثلاً في (هاء) المفعول به المتصلة بالفعل المتعدي ، فقد احترز بها النحاة من (هاء) المصدر التي تتصل بالفعل المتعدي والفعل اللازم ، قال المرادي (ت ٧٤٩ هـ) : ((الفعل قسمان : متعد ولازم . فعلمة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر ، نحو : عَمِلَ . فنقول : الخير عمله زيدٌ . وإنما احترز عن هاء المصدر ، لأنها تتصل بالتعدي واللازم ، فليست علامة لواحد منهما))^(١٩) .

٢ - تشابه المعاني :-

ونقصد به أن يكون اسمان تضمنا معنى من معاني حروف الجر ، مثل الحال المتضمنة معنى (في) ، والتمييز المتضمن معنى (من) ، إذ هما يتشابهان في تضمين معنى حرف الجر ، ويختلفان في نوعه ومعناه ، وعند ذكر أحدهما يحترز النحاة من الثاني .

ولتوضيح ذلك قال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) : ((واحترز بقوله :)) متضمن معنى مِنْ)) من الحال فإنها متضمنة معنى ((في))^(٢٠) ، فعند ذكر حدّ التمييز احترز من الحال المتضمنة معنى (في) .

٣ - بيان الحكم :-

تختلف الأحكام باختلاف المسائل النحوية ، فبعضها تتسم بالوجوب والجواز ، وبعضها الآخر تتسم بالشذوذ والامتناع والاضطرار ، فعند بيان أحد هذه الأحكام في مسألة معينة ، كان النحاة يحترزون من حكم المسألة نفسها لو احتملت وجهاً آخر ؛ مثلما حصل ذلك في الفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء

السببية ، فإن نصب المضارع وجوباً متوقفاً على سبقه بنفي محض أو طلب محض ، أما إذا لم يتحقق هذان الشرطان فإن حكمه يتبدل من النصب إلى الرفع ، لتوضيح هذا الأمر قال المكودي (ت ٨٠٧ هـ) : ((واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالإثبات نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع في هذين ليس إلا))^(٢١) .

٤ - بيان اطراد القاعدة وعدمها :-

الاطراد : هو التتابع والاستقامة واطراد القاعدة يعني تتابعها وعدم تخلفها^(٢٢) . فموضوعات الباب الواحد تختلف أحياناً من حيث الاطراد ، فإذا كانت مطردة في بعضها ، فإنها تكون بخلاف ذلك في بعضها الآخر .

مثلاً نجد هذه الحالة ظاهرة في (المفعول فيه) ، عندما ضمّن هو معنى (في) باطراد ، على عكس الظروف الأخرى المتضمنة معنى (في) بغير اطراد ، وفي بيانه قال ابن عقيل : ((واحترز بقوله : ((باطراد)) من نحو ((دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام)) فإن كلّ واحد من ((البيت ، والدار ، والشام)) متضمن معنى ((في)) ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطرداً ؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف ((في)) معها ، فليس ((البيت ، والدار ، والشام)) في المثل منصوبة على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به^(٢٣) ؛ لأنّ الظرف هو : ما تضمن معنى ((في)) باطراد ، وهذه متضمنة معنى ((في)) لا باطراد))^(٢٤) .

كما احترز النحاة لاطراد القاعدة ، كذلك احترزوا من عدم اطرادها ، فقد جاءت بعض المسائل وهي كاسرة للاطراد ، مثل ذلك اشتراط النحاة مجيء

صاحب الحال نكرة بمسوغات^(٢٥) إلا أنه جاء نكرة من غير مسوغ ، مثلما أوضح ذلك الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) ، فقد قال : ((واحترز بقوله : ((غالباً)) مما ورد منه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم : ((مررت بماء قعدة رجل))^(٢٦) ، ف (قعدة) حال من (ماء) وهو نكرة من غير مسوغ .

٥ - بيان التقييد :-

التقييد يعني : حصر المسائل النحوية وألفاظها المطلقة لتحديد المراد منها . ومن ذلك ما ورد عند الجوزي (ت ٨٨٩ هـ) وهو يتكلم على (لما) الجازمة عندما قيدت بلفظة (أختها) احتراز من (لما) التي بمعنى (إلا) والتي هي حرف وجوب الوجوب ، فقد قال : ((قيد بعضهم (لما) فقال : (لم ولما أختها) واحتراز بذلك من (لما) التي بمعنى (إلا) من لما التي هي حرف وجوب الوجوب))^(٢٧) .

فالتوقف على هذه الأسباب كشف أنّ الاحتراز لم يكن حدوثه عند النحاة على وجه الاعتباط ، وإنما كان لدواع سعى أصحاب الشروح والحواشي لتحقيقها ، وفي مقدمتها قطع سبل الالتباس عن الألفاظ المتشابهة ، وفك الرموز عن العبارات المضغوطة ، ودفع الاحتمالات عن المعاني وتحديد المراد منها ، كلّ ذلك أفيد بعد أن توسع العلماء بالأخذ من مصطلحات العلوم الأخرى مثل العلوم الشرعية وعلوم الآلة خدمة لطلاب العلم وغيرهم .

المبحث الأول

الاحتراز في الأسماء

يُعدّ الاسم القسم الأول من أقسام الكلام ، والذي يدل على معنى في نفسه ، وليبيان حده قال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) : ((فالاسم : لفظ يدل على معنى

نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ((^(٢٨) ، وهذا القسم سيكون الأول في الحديث عن ظهور مواضع الاحتراز فيه ، والتي توزعت في الأقسام الرئيسة منه ، مثل الأسماء الستة ، والاشتغال ، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز ، ولبيان ذلك يكون عرض التفاصيل على النحو الآتي :-

١ - الاحتراز من (ذو) الموصولة عند ذكر (ذو) بمعنى صاحب :

تُعرّف الأسماء الستة بأنها : مجموعة من الأسماء ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء ^(٢٩) .

ومن هذه الأسماء (ذو) ، والتي لا تنطبق عليه حالة الإعراب بالحروف إلا أن يتحقق فيه معنى الصلبة ، وإلا يتحول إلى (ذو) الموصولة المسمى (ذو) الطائفة ، والتي تسمى بذلك ؛ لأنّ قبيلة طيء هي التي تستعملها بوجه واحد في كل حالاتها^(٣٠) ، ومعنى ذلك أنّه يلزم (الواو) رفعاً ونصباً وجراً ، فمن أجل هذا الاختلاف الظاهر بين الاسمين في الإعراب ، فقد التزم النحاة عند ذكر الأول بغيره بمعنى (صاحب) ، احترازاً من الثاني ، ولتوضيح ذلك قال ابن النظم (ت٦٨٦ هـ) : ((وهي ذو بمعنى صاحب ، و ((الفم)) بغير الميم ، قلت احترازاً من ((ذو)) بمعنى الذي ، فإنّ الأعرف فيه البناء))^(٣١) .

فاشترط إعرابه بالواو رفعاً وبالف نصباً وبالياء جراً متوقف على أن يكون بمعنى (صاحب) ، وعند انعدام الشرط المذكور ستكون بمعنى الذي الموصولة ، لذلك جاء الاحتراز من الثانية وهي المبنية الملازمة لحالة واحدة .

وهذا ما أثبتته ابن عقيل قائلاً :- ((واحترز بذلك عن ((ذو)) ((الطائفة)) ، فإنّها لا تُفهم صلبة ، بل هي بمعنى الذي ، فلا تكون مثل (ذي) بمعنى

صاحب ، بل تكون مبنية ، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بنو قام ((^(٣٢)).

إذ أوضح في الحالة المذكورة مُردفاً قوله بمثال بيّن فيه كيفية بناء (ذو) في جميع الحالات الإعرابية ، مما كان داعٍ للاحتراز منه ، وإليهما كان متابعاً الجوهرى ومؤكداً على الاحتراز بقوله: ((وقيداً بأن تكون بمعنى صاحب احترازاً من ذو الطائفة التي هي بمعنى الذي فإنّها ملازمة للواو وقد تُعرب قليلاً))^(٣٣) .

فقد بيّن أنّ التي بمعنى (الذي) ملازمة للواو ، إلا أنّها تُعرب بالحروف ولكن على القلة ، وعلى الرغم من إعرابها وإن كان على القلة فإنّها لا تخرج عن مضمار الاحتراز منها ، لأنّ الرأي الأشهر فيها هو البناء ، كما قال ابن عقيل في قوله : ((والأشهر في ((ذو)) هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنية))^(٣٤) .

وعند النظر إلى الأقوال السابقة نجد أن النحاة قيّدوا التي تكون اسماً من الأسماء الستة بمعنى الصحبة حتى تعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً ، وإن خلت من هذا المعنى تكون موصولة مبنية ، فقد كان هذا القيد هو المعيار للاحتراز ، في حين ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) اتخذ الإعراب قيداً للاحتراز من المبنية ، فقال : ((قيد ((ذو)) ب ((المعرب)) احترازاً من ((ذو)) بمعنى ((الذي)) فإنّه مبني))^(٣٥) .

والقيد الذي ذكره ابن مالك لم يكن مُلتزماً عند النحاة مقارنة بقيد الصحبة ، وذلك لاشتراك (ذو) الموصولة في الإعراب مع (ذو) التي هي اسم من الأسماء الستة على القلة التي ذكرها الجوزي ، مما جعل النحاة يحتمون إلى قيد الصحبة لجعله مميزاً يُحتَرز بها من التي بمعنى (الذي) وهو ما نميل إليه في البحث .

أما الاحتراز فلم يكن منه بدّ ؛ لأنّ اشتراك الاسمين في اللفظ قد يوقع لبساً في فهم أحدهما على الآخر ، لاختلاف الحكم من حيث الإعراب والبناء بينهما ، وهذا ما جعل النحاة يحترازون بـ (نو) التي بمنى الصحبة عن الموصولية ، لإدراك كلّ اسم من الاسمين على وجهه .

٢ - الاحتراز من الفاصل بين العاطف والمشغول عنه :-

الاشتغال في مصطلح النحاة : ((أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل ، وهو فعل أو وصف ، وكلّ من الفعل والوصف المذكورين مشغول عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ (زيداً ضربته) أو محلاً كـ (زيداً مررت به) أو لما لا بـ ضميره ، نحو : ((زيداً ضربت غلامه)) أو ((مررت بغلامه))^(٣٦) .

وللاسـم المتـقدم وهو المشغول عنه باعتبار نصبه أو رفعه حالات خمس من حيث الوجوب والجواز^(٣٧) ، وإحدى هذه الحالات ما يجوز فيها الرفع والنصب مع اختيار النصب ، وذلك إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم مثل ((قام زيد وعمراً أكرمته)) فيجوز رفع عمرو ونصبه ، إلا أن المختار النصب ، أمّا إذا فصل بين الاسم والعاطف بفواصل مثل (أما) لجاز الأمران كذلك لكن باختيار الرفع^(٣٨) . إلا إذا وجد ما يرجح النصب مثل الطلب ؛ لأنّ المشغول عنه يختار فيه النصب إذا وقع قبل فعل دالّ على الطلب كقولنا : ((نام محمد وأما الولد فأيقظه))^(٣٩) ، غير أنّ الحالة التي تبني عليها المسألة خال من هذا الاعتبار ، وفيها قيّد النحاة أقوالهم عند ذكر العاطف أن يكون بلا فاصل احترازاً منه وذلك لاختلاف الحكم بين الأمرين .

ولتوضيح المسألة وبيانها على وجه أدق جاءت عدد من النصوص صرّحت بالاحتراز من الفاصل ، من ذلك ما ذكرها ابن الناطم وهو يشرح كلام أبيه فقد قال : ((وقوله : وبعد عاطف بلا فصل [على معمول فعل مستقر أولاً] احتراز

به من نحو : قام زيدٌ ، وأما عمرو فأكرمته ، فإنَّ الرفع فيه أجود ؛ لأنَّ الكلام بعد ((إمّا)) مستأنف مقطوع عما قبله ((٤٠)).

ومعنى كلامه أن قيد العطف (بلا فصل) كان إيراداً للاحتراز من الفاصل بين العاطف والاسم ؛ وذلك لأنَّ حكم الفاصل ليس مثل حكم غير المفصول ، إذ يتوجب الرفع مع الفاصل مثل (إمّا) ؛ لأنَّ الكلام بعدها مستأنف مقطوع عما قبله ، وهذا ما أثبتته الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) بقوله : ((وتحرز بقوله :)) (بلا فصل)) مما إذا فصل بين العاطف والمعطوف ما يصيره في حكم نفسه ، وذلك أمّا ، فإن المعطوف بعدها له حكمه ؛ لأنها من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ، فتقول : رأيت زيداً وأما عمرو فلم أراه ، وجاءني زيداً وأما عبد الله فأكرمته ((٤١)). فلما كان الكلام بعد (أمّا) يقطع عما قبله تعين رفعه كالأمثلة المساقاة في النص .

وقد كان هذا السبب هو المختص للاحتراز في هذه المسألة كما بيّن ذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عندما أورد قولاً تناول فيه سبب الاحتراز على نحو مفصل مردفاً قوله بفاصل آخر وهو (إذا) قال في سبب المسألة : ((بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدّم جملة فعلية ، أو غير ذلك ، إذا وجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام إلى الابتداء ، صار الاختيار فيه الرفع ، ويصير المفترض من قبيل المانع . وذلك قولك : ((لقيت زيداً ، وأما عمرو فقد مررت به)) و ((رأيت زيداً ، وإذا عبد الله يشتمه عمرو)) . فالرفع ههنا هو الوجه المختار ، وإن كان قد تقدمت جملة فعلية ، لأنَّ ((أمّا)) و ((إذا)) ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بها الثاني على الأول ، وإنما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما ، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء ، فكما أنك

إذا قلت : ((زيدٌ ضربته)) ابتداءً ، وليس قبله كلام ، كان المختار الرفع ، فكذلك بعد ((أمّا)) و ((إذا)) التي للمفاجأة ؛ لأنها بمنزلة كلام مبتدأ ((^{٤٢})).

ومن اللطائف التي يُستحسن ذكرها في هذا المقام ، والتي تُعد سنداً للمسألة ، هي أن ما ذهب إليه النحاة في اختيار وجه الرفع بعد (أَمَّا) أثبتته القراءة القرآنية ، والتي تمثلت في قوله تعالى : **جُؤْ وَؤْ وَؤْ** [فصلت : ١٧] ، فقد قُرأت ((ثمود)) بالرفع والنصب ، إلا أنَّ الرفع كان هو وجه الاختيار ، كما بيّن ذلك الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) بقوله : ((وقرئ (ثمود) بالرفع والنصب منوناً وغير منون بالرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء))^(٤٣) .

إِذ رَجَّحَ وَجْهَ الرِّفْعِ لَوُقُوعِ الْإِسْمِ بَعْدَ (أَمَّا) مَرْفُوعاً وَالتِّي هِيَ قِرَاءَةُ يَحْيَى وَالْأَعْمَشُ ، أَمَّا مَا جَاءَ عَلَى وَجْهِ النِّصْبِ فَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعِيسَى الثَّقَفِي فَقَدْ وَصَفَتْ بِالشُّذُوزِ^(٤٤) ، مُوجِّهاً عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلَ بَعْدَ (تَمُود) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَلِي (أَمَّا) كَمَا عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ (ت ٦٤٦ هـ) ، قَائِلاً : ((وَإِنَّمَا حَسُنَ الرِّفْعُ مَعَ ((أَمَّا)) مَعَ تَقَدُّمِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ لِأَنَّهَا انْقَطَعَ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلُهَا ، وَكَذَلِكَ ((إِذَا)) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَإِذَا نَصَبَ قَوْلُهُ : چَوُّ وَثُ وَچَ عَلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فَالتَّقْدِيرُ : وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَا فَهَدَيْنَاهُمْ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَلِيهِمَا))^(٤٥) .

إنَّ ما جاء من التوافق بين ما أثبتته النحاة وما أثبتته القراءة القرآنية على اختيار وجه الرفع بعد (أَمَا) ، ما هو إلا دليل على بلوغ النحاة غاية الإدراك عندما التفقوا إلى عدم ترك العطف بلا قيد ، وذلك احترازاً من العاطف المفصول ؛ لأنّ الذي بلا فصل يختار فيه النصب على الرفع ، أَمَا الذي فيه فصل فيختار الرفع فيه على النصب ، فإظهاراً لاختلاف الحكم بين الحالتين احتجزوا لذلك .

٣- الاحتراز من الظروف غير المتضمنة معنى (في) باطراد :

إنَّ استكمال حدّ المفعول فيه على وجه التمام يحتاج إلى شرط لابدّ من توافره أثناء عرضه ، إذ هو الركن الأساس في قيام الحدّ ، وهذا الشرط هو تضمن معنى (في) باطراد ، لبيان ذلك قال ابن الوردي (ت ٧٣٩ هـ) : ((الطرف : كل اسم زمان أو مكان مضمن معنى (في))) باطراد نحو : أمكث أزماً هنا ((^(٤٦)).

ومما تلزم الإشارة قبل الدخول في جزئيات المسألة الوقوف على بيان محاور الحدّ ، وذلك إكمالاً لمقاصد المسألة ، وحلاً لمستغلقاتها ، وأول المحاور المبانة هو (تضمن الطرف معنى في) ، ومن الأقوال التي وقفت عليها ، والتي توضح ما نحن بصددّه على وجه دقيق من البيان ، هو قول للدكتور فاضل السامرائي قال فيه : ((لا يسمى النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفاً حتى يتضمن معنى (في)) الطرفية ، وذلك نحو (سرتُ بيمينك) فالسير كان من جهة اليمين ، ونحو (قدمت صباح اليوم) ، فالقدوم كان في الصباح ، أي كان اليمين ظرفاً للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء ، والصباح كان ظرفاً للقدوم أي وقع فيه كما تحتوي الآنية ما فيها . فإن لم يتضمن معنى (في) فلا يسميه النحاة ظرفاً ، وذلك نحو قوله تعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ چ [البقرة : ١٨] ف (يوماً) ليس ظرفاً لأن الالتقاء ليس واقعاً فيه بل هو قبله ، فكيف يكون ظرفاً للالتقاء وهو لم يقع فيه ؟))^(٤٧).

أمّا المحور الثاني من محاور الحد الخاضع للتوضيح هو معنى (الاطراد) ، ومعناه أن تتعدى سائر الأفعال إليه ، مع بقاء تضمنه لذلك الحرف ، وإيضاح ذلك إذا قلنا : ((جلست فوق المنضدة)) و ((نمت فوق السرير)) ، فنلاحظ أن كلمة (فوق) تعدّت إليهاعلان مختلفان ، إلا أنها بقيت متضمنة لمعنى (في)) بخلاف قولنا : ((دخلت البيت)) فالمعنى دخلت في البيت ، ف ((البيت)) هنا متضمنة معنى (في) ، ولكنه غير مطرد في سائر الأفعال ، إذ لا يمكن أن

نقول : ((بعثُ البيت)) بمعنى بعث في البيت ، و ((أكلت البيت)) بمعنى أكلت في البيت ، ووفقاً لهذا فالبيت لا يسمى ظرفاً ، لأنه لا يتضمن معنى (في) باطراد ، أي في جميع الأفعال^(٤٨) .

فنتحصيل ما سبق أن قسماً من الظروف متضمنة معنى (في) باطراد ، بخلاف الأخرى التي تتضمن معنى (في) لكن ليس باطراد ، هذا ما ساق النحاة إلى الاحتراز عند ذكر الحد من التي لا تتضمن معنى (في) باطراد ، ومن النصوص التي جاءت لتحقيق هذه الغاية ما ذكرها ابن الناظم قائلاً : ((وقوله : ((باطراد)) احترز به من نحو : البيت ، والدار ، في قولهم : دخلت البيت ، وسكنت الدار ، مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ، فإنه ينتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام ، لا نصب الظرف ، لأنّ الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل ، والبيت والدار لا يتعدى إليهما كل فعل ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ، كما يقال : نمت أمامك ، وقرأت عند زيد . فعلم أن النصب في دخلت البيت ، وسكنت على التوسع ، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي))^(٤٩) .

فقيد الاطراد جاء احترازاً من الظروف التي لا تتضمن معنى (في) باطراد ، إذ إنها تتضمن مع عدد من الأفعال معنى (في) ، ولا تتضمن مع الأخرى ، وهذا يتناقض مع مفهوم المفعول فيه ، لأنّ تضمن (في) معه مطرد وإن تغيرت الأفعال ، وما ذكر من الأسماء مثل (البيت ، والدار) جاءت منصوبة على السعة في الكلام ، لا لكونها ظرفاً ، وهذا ما أثبتته ابن عقيل بقوله : ((واحترز بقوله)) باطراد)) من نحو : ((دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام)) فإنّ كل واحد من ((البيت ، والدار ، والشام)) متضمن معنى (في) ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطرداً ، لأنّ أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها

، فليس ((البيت ، والدار ، والشام)) في المثل منصوبة على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لأنّ الظرف هو : ما تضمن معنى ((في)) باطراد ، وهذه متضمنة معنى (في) لا باطراد ((^(٥٠)).

فالأسماء الثلاثة المذكورة في النصّ خرجت من إطار الظرفية ؛ لأنها تتضمن معنى (في) بغير اطراد ، وصارت منصوبة لا على الظرفية ، وإنما على التشبيه بالمفعول به .

وقبل ترك المسألة لابد من الإشارة إلى إحدى المتممات التي لها مساس وثيق بالمسألة ، وهي أنّ قيد الاطراد الذي ذكره ابن مالك عورض من قبل النحاة ، وأصبح موضع نظر ونقد ، وكان حجتهم أنّ الظروف التي لا تتضمن معنى (في) باطراد ، خرجت من الحد بقيد (تضمن معنى في) ، ولا يحتاج إلى قوله (باطراد) ، وكان أشدّ المعترضين أقربهم منه هو ابنه فقد قال : ((وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وبقيد ((الاطراد)) لأنه يخرج بقولنا ((متضمن معنى في)) لأنّ المنسوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه ، لا بوقوعه فيه ، فليس متضمناً معنى ((في)) فيحتاج إلى إخراجها من حدّ الظرف بقيد الاطراد))^(٥١).

فدلالة الاعتراض تُصرح أنّ الأسماء الثلاثة المذكورة خرجت بقيد تضمن معنى (في) فكما أن المفعول به غير متضمن معنى (في) كذلك ما شبّه به ، فإذا كانت الأسماء خرجت بالقيد الأول فلا يحتاج إلى تكرار القيد مرة ثانية .

ولعلّ ما ذكره ابن الناطم فيه تسامح ؛ لأنّ قيد الاطراد أخرج ظروفاً كثيرة تتضمن معنى (في) لكن ليس باطراد ، فلا تخرج عن الظرفية إلا بقيد ثانٍ وهو (الاطراد) كما بيّن ذلك المكناسي (ت ٩١٩ هـ) عندما قال : (()) باطراد

((يُخرج ظروفًا كثيرة ، متفقاً عليها ، فمنها قولهم : ((وهو منه منزل الشغاف)) ، ((وهو مني منزلة الولد ، ومقعد القابلة ، ومزجر الكلب، وهو مني مدرج السيول)) فكلها لا تتضمن معنى (في) باطراد ، فلا يقول : ((أجلسته منزلة الشغاف)) كما نقول : ((أجلسته قريباً مني)) ولا يقول : ((قعد)) مزجر الكلب ، كما تقول : قعد بعيداً مني ولا مكانك ((درج)) السيول وكذا ((نحوهما)) مما الظرفية فيه : ((سماع))^(٥٢) .

فإنشاء قيد الاطراد كان احترازاً من الظروف التي تتضمن معنى (في) لا على الاطراد ، إذ إنّ من الأسماء تخرج بقيد التضمين لمعنى (في) ، ومنها ما لا تخرج إلا بقيد الاطراد ، ولاسيما الظروف السماعية التي ضمنت معنى (في) لكن ليس على اطراد ، لذلك لم يكن بدّ إلا بالتجاء إلى قيد الاطراد ، إذ به أُعطي للحد وضوحاً تاماً ، وتحديدًا متقناً ، فضلاً عن قطع عرق انصراف الذهن إلى الوقوع في اللبس .

٤ - الاحتراز من تنكير الحال من غير مسوّغ :-

يُعرّف الحال عند النحاة : ((بأنه الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، للدلالة على هيئة))^(٥٣) . ومن مقتضيات الحال التي تُرصد عند النظر إلى حدها أنها لا بدّ أن تبين الاسم الذي قبله ، وهذا الاسم هو المسمى عند النحاة بـ (صاحب الحال) ، وتفسير (صاحب الحال) يعني هو ما كان الحال وصفاً له في المعنى^(٥٤) .

وحتى تتحقق هذه الوظيفة المعنوية بين الحال وصاحبها ، اشترط النحاة في صاحب الحال أن يكون معرفة ، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغات حددها النحاة وبينوها على وجه التفصيل في بابها^(٥٥) .

إلا أنّ هذه المسوغات لم يرضَ بها سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، بل أراد تنكير صاحب الحال من غير مسوغ ، وعدم اقتصار المسألة على ما ورد من السماع^(٥٦) ، بخلاف الخليل ويونس (ت ١٨٢ هـ) ، فقد ذهبوا إلى عدم جواز القياس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه^(٥٧) ، ومن الأقوال التي تناولت هذه المسألة ، وأبرزت معالمها ، قول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، قال فيه : ((فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أنّ ذلك مقيس لا يوقف منه على ما ورد من السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أنّ ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه))^(٥٨) .

وما ورد من السماع دون تأثير المسوغات بها ، هي التي جعل النحاة يقيدون اطلاق المسألة ، احترازاً مما سبق ، ومن النصوص التي جاءت تحاكي هذا الاحتراز ما ذكرها ابن الناطم عندما قال : ((احترز)) (بغالباً) من مجيء صاحب الحال نكرة ، بدون شيء من المسوغات المذكورة ، كقولهم : ((مررت بماء قعدة)) و ((عليه مائة بيضاً))^(٥٩) .

إذ بيّن وهو يفصل قول أبيه أن لفظة (غالباً) قيّد المسألة احترازاً من الأمثلة السماعية ، التي سمعت عن العرب والتي فيها صاحب الحال نكرة من غير مسوّغ ، ف (قعدة) حال من (ماء) ، وهو نكرة بلا مسوغ ، وغير بعيد من هذا القول كان قول الاشموني ، قال فيه : ((واحترز بقوله :)) (بغالباً) مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوّغ ، من ذلك قولهم : ((مررت بماء قعدة رجل)) وقولهم : ((عليه مائة بيضاً))^(٦٠) .

فورود الأمثلة السماعية التي جاء فيها صاحب الحال نكرة من غير مسوّغ ، هي التي أفصحت بعدم اطراد هذه القاعدة ، وهذا ما وضع النحاة في حال الاحتراز ، على الرغم من قلة هذه الأمثلة إلا أنها كسرت القاعدة وخرجت عنها ، وهذا

يسعفنا أن نسجل هنا أن الاحتراز جاء بياناً لعدم اطراد قاعدة مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ .

٥ - تضمين التمييز معنى (من) احترازاً من الحال المتضمنة لمعنى (في) :
إن من أحد الفضلات التمييز ، وهو يُطلق على كل اسم نكرة مضمن معنى (من) ، لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة ، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله ، أو مفعوله^(٦١).

فالنظر في تمام الحدّ يكشف أن محاور التمييز تذهب إلى الاتفاق مع محاور الحال في بعض أجزائه ، مما دعا إلى الوقوف على الوجوه المتشابهة بين المصطلحين ، وتحديدتها ضمن مضمار واحد ، يسهل الرجوع إليها ، لاحتواء تفاصيلها ، كما فعل ذلك الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، عندما قال : ((يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ، وهي : كون كلّ منهما اسماً ، نكرة ، فضلة ، مبنياً ، منصوباً))^(٦٢) .

وفضلاً عن هذه الوجوه المذكورة ، فهما يتفقان في تضمين معنى من معاني حروف الجر ، إلا أنّهما يختلفان في نوع الحرف ، فالحال تتضمن معنى (في) ، أما التمييز فيتضمن معنى (من) ، ولعلّ هذا التشابه في تضمين معنى الحرف بين المصطلحين هو الذي قاد النحاة عند ذكر حد التمييز إلى الاحتراز من الحال ، كما وجدنا ذلك حاضراً عندهم ، وكان في مقدمة المنبهين لتلك الحالة ابن عقيل ، عندما قال : ((واحترز بقوله : ((متضمن معنى من)) من الحال ، فإنها متضمنة معنى (في)))^(٦٣) .

فالاحتراز واقع من الحال لتشابه المصطلحين من جهة تضمين معنى حرف من حروف الجر ، ولم يكن الاحتراز مقتصرًا على الحال ، وإنما من كل مصطلح متضمن معنى (في) كالظرف مثلاً ، كما أوضح ذلك الشاطبي بقوله : ((

واحترز بذلك من الحال ، فإنها تصدق عليها ألفاظ الرسم ، لكنها لا تنصب على التمييز لأنها ليست بمعنى ((من)) وإنما هي بمعنى في حال ، وكذلك يخرج له الظرف بهذا التقدير ، فإذا قلت : زيدٌ أمامك ، فهو في تقدير : زيدٌ في هذا المكان . وإذا قلت : زيدٌ في الدار قاعداً ، فمعناه في حال قعود ، فليسا بتمييز))^(٦٤) .

فهما على الرغم من تضمينهما معنى الحرف ، والذي قد يكون سبباً في التشابه بينهما وبين التمييز ، إلا أنهما يتضمنان معنى (في) والتمييز يتضمن معنى (من) ، وهذا ما أثبتته السهري (ت ٨٨٩ هـ) ، قائلاً : ((وقولنا :)) (بمعنى من) ((احترازاً عن الظروف ، والأحوال فإنهما بمعنى (في)))^(٦٥) .

ومن الأمور التي يستحسن ذكرها لاحتياج المقام إليها ، هي أن وقوع التمييز على معنى (من) لم يكن مطرداً ، إذ أن من مواضع التمييز ما لا تقبل (من) ، مثلما بين ذلك المكناسي بقوله المدعوم بالأمثلة ، قائلاً : ((إذ منه ما ليس بمعنى (من))) كطاب نفساً ومررت برجلٍ حسنٍ وجهاً ، وأنت أعلى منزلاً))^(٦٦) .

إذ بين أن من التمييز ما لا يقبل (من) ، بخلاف الضروب الأخرى والتي لا تستقيم عودها إلا بإظهار (من) ، ولا سيما في المواضع التي تحتل التمييز والحال ، مما يجعل اللبس فيها قائماً ، والغموض وارداً ، وحتى يُزال ذلكما يحتاج إظهار (من) ، ولتوضيح المسألة بنحو أدق ، قال النيلي (من علماء القرن السابع الهجري) : ((وأما قوله : مقدر بمن فإنما قدر التمييز بـ (من) ؛ لأن من تفيد فيه التبیین والتبعيض جميعاً ، وللفرق بينه وبين الحال ، ألا ترى (أنك) إذا قلت : لله دره فارساً أجاز أن يكون فارساً ، حالاً وجاز أن يكون تمييزاً ، فإذا خفت اللبس أظهرت من فقلت : لله دره من فارس))^(٦٧) .

فمضمون النصين يُصرّح أنّ من المواضع في التمييز ما لا تقبل (من) ،
كالأمثلة السابقة في نص المكناسي ، وأنّ منها ما تقبل (من) ، فإنّ حصل لبس
في الثاني بين الحال والتمييز لجأنا إلى إظهار (من) حفاظاً على دلالة القول ،
وإبعاداً لتسلل اللبس عنه .

وإتماماً لما بدأنا به نقول : إنّ التشابه بين الحال والتمييز واشتراكهما في
محاور عدة ، ولاسيما في تضمين معنى الحرف ، قد جعل التمييز يكثر فيه إيراد
قيود الاحتراز ، كما بُين في حده ، فكان إحضار معنى (من) فيه قيداً مهماً
للاحتراز من الحال والتي تتضمن معنى حرفاً من حروف الجر وهي (في) .

وإذا أردنا أن نوصف الغاية التي سعت إليها النحاة من خلال نصوص المبحث
جملة ، فإنها تكشف أن جلّ الاحترازمات جاءت توظيفاً لدفع صور اللبس ،
وإشكاليات الغموض ، والتي كانت من الأسباب الداعية إلى ظهورهما التشابهات
اللفظية والمعنوية ، أو جاءت لبيان اطراد القاعدة وعدمها ، فضلاً عن بيان
الأحكام ، وأغلب الأمور التي سيقّت وتحقق الاحتراز فيها كان في مجال
المصطلحات ، ولعلّ سبب العناية وإجلاء الغموض عنها ، جاء لما للمصطلحات
من أهمية وفيرة في معالجة مواطن الاستغلاق في الموضوعات النحوية ، والتي
توصّلنا إلى بلوغ مدارك الفهم والإفهام .

المبحث الثاني

الاحتراز في الأفعال

يمثل الفعل القسم الثاني من أقسام الكلام ، وهو عند النحاة كلّ كلمة تدل على
معنى في نفسها مقترنة بزمان^(٦٨) . وهو كقسم الأسماء ظهر فيه مواضع الاحتراز
، متمثلاً في الفعل المتعدي ، والفعل المضارع المنصوب ، واسم الفعل ، وقد تناول
هذه الموضوعات ، هذا المبحث وفق الترتيب الآتي :

١ - الاحتراز بـ (هاء) المتصلة بالفعل المتعدي من (هاء) المصدر :-

إنّ من تقاسيم الفعل من حيث التعدي واللزوم ، تقسيمه إلى فعل متعدٍ وفعل لازم ، والفعل المتعدي يُعرّف عند النحاة بأنّه : ((ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل))^(٦٩) ، ويقابله الفعل اللازم ، وقال في حدّه الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) : ((حد الفعل اللازم : هو ما لا مفعول به له أصلاً لا بنفسه ولا بحرف جر))^(٧٠) ، وعلى وجه البدهاء أنّ ما يتعدى إلى المفعول يسمى متعدياً ، وما لا يتعدى إلى المفعول يسمى لازماً ، وما يعيننا ويخصّنا من الفعلين هو المتعدي ، لعدّه الأساس الذي عليه المسألة تُبنى .

ولغرض الاستزادة في الإيضاح فضلاً عن الفرق البائن بين الفعلين ، أضاف النحاة إلى الفعل المتعدي ميزة أخرى ، جعله أكثر وضوحاً ، تمثلت بالحاق هاء به تعود على غير المصدر ، وهي هاء المفعول به ، وفي الصدد هذا قال ابن عقيل : ((وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، هي هاء المفعول به ، نحو ((الباب أغلقته))))^(٧١).

ومن أوضح الأقوال الجامعة لأطراف المسألة وكيفية اتصال هذه الهاء بالفعل المتعدي ، قول الدكتور محمد فاضل السامرائي قال فيه : ((أن تتصل به هاء تعود إلى غير المصدر وهي هاء المفعول به . وطريقة ذلك أن يوضع الفعل في جملة تامة وقبله اسم جامد أو مشتق ، بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر ، وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم ، فإن صحّ التركيب واستقام المعنى فالفعل متعدٍ بنفسه ، وإلا فهو فعل لازم . فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل (أخذ) من ناحية التعدي واللزوم وضعنا قبله اسماً غير مصدر ، وجعلنا بعد الفعل ضميراً يعود على ذلك الاسم فنقول : (الصحف أخذتها) فنرى المعنى سليماً والتركيب صحيحاً فنحكم بأن هذا الفعل متعدٍ ينصب المفعول به بنفسه . ومثل هذا

يتبع في الفعل (قعد) ، حيث نقول : (الغرفة قعدتها) فندرك سريعاً فساد الأسلوب والمعنى ، ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا عدم تعدية الفعل (قعد) تعدية مباشرة ، لهذا نحكم عليه بأنه فعل لازم ^(٧٢) .

فنتحقق التعدي متوقف وفق هذه الميزة على اتصال هاء المفعول به للفعل ، أما هاء المصدر فوظيفتها مركبة ، لأنها تتصل بالفعل اللازم والمتعدي ، لذلك ما جاء قول وهو يتحدث عن اتصال هاء المفعول به بالفعل المتعدي إلا ونبه إلى الاحتراز من هاء المصدر للعلّة التي ذكرناها ، ومن تكلم الأقوال التي حملت تحاذير الاحتراز ، وتبغى الكشف عنه ، قول للمراي قال فيه : ((الفعل قسمان : متعد ولازم . فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر ، نحو : عمِل . فنقول : الخير عمله زيد . وإثما احتراز عن هاء المصدر ، لأنها تتصل بالمتعدي واللازم . فليست علامة لواحد منهما)) ^(٧٣) .

فسبب الاحتراز بين وواضح ، فهاء المفعول به لا تتصل إلا بالفعل المتعدي ، بخلاف هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم ، وإلى القول نفسه ذهب ثلّة من النحاة ولم تخرج أقوالهم في بيان سبب الاحتراز عما قيل ، وكان ممن ذكر ذلك ابن عقيل عندما قال : ((واحترز هاء غير المصدر من هاء المصدر ، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم ، فلا تدل على تعدي الفعل ، فمثال المتصلة باللازم)) القيام قمته)) ، أي : قمت القيام ^(٧٤) ، وكذلك من الأقوال التي جاءت مبرزه لتلك الحالة قول للسيوطي (ت ٩١١ هـ) قال فيه : ((واحترز بها عن هاء المصدر ، فإنها توصل بالمتعدي نحو (ضربته زيداً) أي الضرب ، وباللازم نحو (قمته) أي القيام)) ^(٧٥) .

وهكذا الأقوال والإشارات كلها جاءت متفقة لبيان الاحتراز من الهاء التي تتصل بالفعل اللازم والفعل المتعدي ، في حين كانت هاء المفعول به مختصة بالفعل المتعدي ، وعلامة لا تدل بها إلا عليه في هذا المجال .

وعلى الرغم من الأهمية التي سجلتها علامة التفريق التي خصصنا الكلام بذكرها ، إلا أن من المحدثين من افترق عن هذه الوجهة التي جاء بها النحاة ، مقترحاً التمسك بالجانب المعنوي للتمييز بين الفعل المتعدي واللازم ، وكان ممن تبنى هذا الجانب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، فقال : ((وجعلوا - أي الفعل المتعدي - له علامة هي صحة اتصال الهاء به ، تلك الهاء التي لا تعود إلى المصدر ، كضربه وأخذه ونحو ذلك . لأنّ المصدر تتصل بكل فعل نحو الذهاب ذهبه زيد . وعلى هذا الغرار جرى المتأخرون والمحدثون من المؤلفين ودارسي العربية ، فأهملوا بذلك المعنى الذي يؤول له هذا الاصطلاح ويدل عليه))^(٧٦) .

وفي كلامه دلالة واضحة وإشعار بيّن للانصراف من العلامة اللفظية إلى التمسك بالعلامة المعنوية ، وذلك للتفريق بين الفعلين ، إلا أن الفكرة فيها تسامح ؛ لأنّ المعنى قد لا يسعنا في الوصول إلى التمييز بين الفعلين ، وذلك لأنهما قد يجتمعان في أصل المعنى أحدهما متعدٍ والآخر غير متعد ، ولبيان ذلك أورد لنا الإمام الشاطبي قولاً يُعد جواباً شافياً وكافياً لما قيل ، قال فيه : ((وكلا القسمين لابدّ من التفرقة بينهما حتى يُعرفا ، ويتبين وجه القياس اللفظي إلى كل واحد منهما ، ولا يمكن أن يُعرف ذلك بالمعنى لأنّ الفعلين قد يجتمعان في أصل المعنى وأحدهما متعد ، والآخر غير متعد ، كأمّنت به وصدقته ، فالأول غير متعد في الاصطلاح ، والثاني متعد ؛ لأنّ الواصل بحرف الجر غير متعد في أشهر الاستعمال ، وكذلك نسيته وذَهَلْتُ عنه ، وأحببته ورغبت فيه ، واستطعته وقدرت

عليه ، ونحو ذلك . فلا بدّ من ضابط لفظي يرجع إليه ، والذي ضبط به الناظم ذلك ، وفرق به بين الفريقين أن قال :

علامة الفعل المعدّي أن تصل ((ها)) غير مصدر به ، نحو عَمِلَ ((^{٧٧}))

فاتفاق الفعلين في المعنى قد يوَلّد صعوبة التمييز بينهما ، مما جعل هذا الأمر ، الضابط اللفظي والمقصود به اتصال هاء المفعول به بالفعل المتعدي هو السبيل المعتمد للوصول إلى المبتغى .

غير أنّ هذه الهاء المتصلة بالفعل المتعدي لما كانت تختلف عن هاء المصدر جعل النحاة يحترازون من الثاني ، وذلك لاختلاف الدلالة بين الهائين ، إذ المفعولية تدل على المتعدي ، والمصدرية تدل على الاثنين معاً ، مما جعل تقييد الهاء المتصلة بالمتعدي للاحتراز من الثاني ، وهذا دليل على حدّة الذكاء ، وبراعة الإفرار ، من النحاة بين الألفاظ المتشابهة في اللفظ والمختلفة فيما تدل عليها .

٢ - الاحتراز من النفي والطلب غير المحضين عند نصب الفعل المضارع :

يُنصب الفعل المضارع مثلما يرفع ويجزم ، وذلك إذا سبقه حرف من حروف النصب المتمثلة في (لن أو كي أو أن أو إذن)^(٧٨) ، وما يهمنّا في المسألة من هذه الحروف حرف (أن) ؛ لأنّ الحديث دائرٌ عما قبلها .

ومن الخصائص التي اختصت بها (أن) عن غيرها من حروف المجموعة التي تنتمي إليها، أنّها تعمل في الإضمار والإظهار ، وبكلا الحكمين الوجوب والجواز ، والتركيز في الحديث سيكون عن حالة الحذف على وجه الوجوب بعد فاء السببية ، إذا سبقها نفي محض ، أو طلب محض^(٧٩) .

وقبل الدخول في عرض المسألة من الضرورة الوقوف على مقاصد المصطلحات التي سبق ذكرها ، لأنّ فهم المسألة متوقف على فهم مصطلحاتها ، وفي المقدمة (فاء السببية) أو (فاء الجواب) ، وليبيانها خصصنا قولاً جُمع فيه التسميتين ، وهو للدكتور محمد سمير اللبدي ، قال فيه : ((وفاء السببية أيضاً هي الفاء الداخلة على الفعل المضارع لتبين سببية ما قبلها لما بعدها وقد تسمى كذلك فاء الجواب لأنها لا تكون السببية الناصبة إلا إذا وقعت جواباً لنفي أو طلب محضين))^(٨٠) .

أما المصطلحان الآخران فهما النفي المحض والطلب المحض ، فتفسير الأول ألا يكون النفي مكرراً ، وألا يكون منتقضاً بإلا ، وعند تحقق الحالتين يكون النفي غير محض ، أما الثاني وهو الطلب المحض ويكون بالنهي والاستفهام والتمني والنداء ، والدعاء ، ويقابله الطلب غير المحض والذي يكون باسم الفعل أو المصدر أو بما لفظه خبر^(٨١) .

فبيان هذه المصطلحات يقودنا بالتوجه إلى أصل المسألة والذي مفاده أن نصب الفعل بأن مضمة وجوباً بعد فاء السببية متوقف على سبقه بنفي محض وطلب محض ، وبخلافها يكون حكم المضارع مرفوعاً وليس منصوباً ، وهو ما جعل النحاة عند بيان المسألة الاحتراز من النفي والطلب غير المحضين ، كما أبرز ذلك المكودي بقوله : ((واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالإثبات نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع في هذين ليس إلا))^(٨٢) .

فالجزء الأخير من كلامه يقتضي الرفع ، إذ كان النفي غير محض لانتفاضه بـ (إلا) ، والطلب كذلك لكونه باسم الفعل ، مما أثار الاحتراز منهما لاختلاف

الحكم إلى الرفع مع الحالتين المذكورتين ، وهذا ما أثبتته الاشموني عندما احترز لذلك إلا أنه كان أكثر تفصيلاً ، فقد قال : ((واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بـ ((إلا)) والمتلو بنفي ، نحو : ((ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا)) ، ونحو : ((ما تزال تأتينا فتحدثنا)) . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو بالمصدر ، أو بما لفظه خبر ، نحو : ((صه فأكرمك)) ، و ((حسبك الحديث فينام الناس)) ، ونحو : ((سكوتاً فينام الناس)) ، ونحو : ((رزقني الله مالاً فأنفقه في الخير)) فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب))^(٨٣) .

ومعنى الشطر الأول من كلامه فمُتَّبِعٌ فيما سبق ، أمّا الشطر الثاني فمجمل المعنى ألا يكون الطلب مدلولاً عليه باسم الفعل ولا بلفظ الخبر ، ولا بالمصدر ، فإن دلّ شيء على ما ذكر تحتم الرفع في المضارع بدلاً من النصب .

فعند العود إلى بدء الحديث نرى أن تحقق النصب للفعل المضارع وجوباً بأن مضمرة بعد فاء السببية كان يستدعي السبق بنفي محض وطلب محض ، إلا أنّ من النحاة من أضاف نصبه في النفي المؤول كذلك ، مثلما وجدناه محققاً عند ابن مالك في كتابه عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، قال فيه : ((النصب بعد الفاء المسبوقة بنفي حقيقي ، نحو : ((ما استعثت فتغات)) . وبنفي مؤول ، نحو : ((قلما تأتينا فتحدثنا)) ، و ((غير قليل أنصارك فيخاف عليك))^(٨٤) .

وتماشياً مع المنهجية المتبعة التي تُظهر معاني مصطلحات المسألة ، لابدّ من الوقوف على معنى (النفي المؤول) ، فمقصود به : هو النفي بالفعل نحو : ((ليس زيداً حاضراً فيكلمك)) والنفي للاسم وما كان تقليلاً مراداً به النفي^(٨٥) .

وفي نصّ ابن مالك دلالة صريحة على نصب المضارع بعد النفي المؤول ، كما يُنصب بعد النفي والطلب المحضين ، وتحديدًا في نفي (قلما) إلا أنّ

الشاطبي وضع المسألة ضمن الأمور التي لابدّ الاحتراز منها ، فقد قال : ((ويدخل له في التحرز أيضاً نفي (قلما) لأنّ النفي فيها ليس بحق الأصل ، وإنما هو بالتأويل ، فلا تقول : قلما يأتيني فأكرمه ، وإن جاء فإنما يكون متلقى من السماع))^(٨٦) .

فلم يكن المضارع منصوباً بعد النفي المؤول عند الشاطبي ، كما تحقق عند ابن مالك ، وخير دليل على ذلك جعله المؤول على غرار النفي والطلب غير المحضين ، ولابدّ من الاحتراز منه ، وإن جاء فإنما يكون متلقى من السماع .

وعلى هذا يكون الاحتراز من النفي سواء غير المحض أو المؤول ، وكذلك الطلب غير المحض ، وذلك لأنّ المضارع حكمه في الحالات المذكورة يكون جائز الرفع ، أما إذا تحقق شرط المحضية فإن الحكم لا يكون إلا واجب النصب ، لذلك حصل الاحتراز إظهاراً لبيان الحكم .

٣ - الاحتراز من عدم تعدي فعل اسم الفعل (آمين) :

أسماء الأفعال مصطلح يُطلق عند النحاة على الأسماء التي تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها ، وفي عملها^(٨٧) ، أو كما يعرف المصطلح الشيخ عبد السلام محمد هارون بقوله : ((واسم الفعل ، ضرب من الكلمات تنوب عن الفعل في العمل ، ولا تتأثر بالعوامل وليست من الفضلات))^(٨٨) .

فالجانب الوظيفي مصرّح في الحدين أنّ هذه الكلمات تنوب عن الأفعال في العمل ، وتفسير ذلك أن الفعل إذا كان لازماً كان اسم الفعل المناب عنه كذلك ، إذ يكتفي بالفاعل فقط ، مثل : صه بمعنى أسكت فقد اكتفى بالفاعل لكونه لازماً ، والفاعل فيه هو الضمير المستتر ، أما إن كان الذي يدل عليه متعدياً ، فيكون هو

كذلك ، كما في دراك زيداً ، أي : أدركه ، ففي (دراك) الفاعل محدد بالضمير المستتر ، والمفعول هو (زيداً)^(٨٩) .

إلا أنّ هذا القانون الكلي لا يسري على جميع أسماء الأفعال على حد سواء ، فإنّ منها ما لا يتعدى إلى مفعول ، وفعله متعد ، كما جاء ذلك متمثلاً في اسم الفعل (آمين) ، وهذا ما جعل النحاة عند ذكر القاعدة يحترزون منه ، ولبيان المسألة وقفت على عدد من النصوص فيها التنبيه على الاحتراز المذكور ، وكان من تلك النصوص ، نصّ للمراي وهو يشرح فيه كلام ابن مالك قال فيه : ((وينبغي أن يقول ((غالباً)) كما قال في شرح ((التسهيل))^(٩٠) ، احترازاً من (آمين) . فإنها لم يحفظ لها مفعول وفعلها يتعدى))^(٩١) .

فالكلام جاء من طرف المرادي على أحقية ذكر لفظة (غالباً) في النظم المساق من قبل ابن مالك ، لا بذكر المسألة على وجه الإطلاق ؛ لأنّ من الكلمات ما جاءت ، كاسرة لهذا السور ، ولا بدّ الاحتراز منها مثل ((آمين)) .

ومن الأقوال التي جاءت مُبَيَّنَّة للاحتراز ، قول للسلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) قال : ((وقوله غالباً يتحرز به من آمين فإنها بمعنى أستجب واستجب يتعدى وآمين لا يتعدى))^(٩٢) .

إنّ الملاحظة في النصّين تكشف أنهما جاءا لشرح قول ابن مالك ، فقد كان الأول شرحاً لنظم الألفية ، والمرادي فيه اشترط عدم ذكر المسألة على وجه الإطلاق ، بل لا بدّ من تقييدها بلفظة (غالباً) ، للاحتراز من (آمين) لعدم شموليتها بالقاعدة ، أمّا الثاني فقد كان شرحاً للتسهيل ، إلا أن ابن مالك قيّد المسألة في التسهيل ، وبَيَّنَّه السلسيلي أثناء شرحه للكتاب ، وذكر أنّ التقييد جاء

للاحتراز من (آمين) وما يهمننا أنّ القولين حقاً غاية الاحتراز ، سواء كان الذكر في الأصل أم في الشرح .

ووفقاً لما تقدم أنّ الاحتراز جاء من النحاة للدلالة على أنّ القاعدة التي نصت بالتوافق بين اسم الفعل ، والفعل الذي ينوب عنه من حيث التعدي واللزوم ، غير مطردة وأنّ المسألة تحتاج إلى تقييد للإنذار بشمولية أغلب الكلمات بالقاعدة وليست جميعها .

والخلاصة الإجمالية في مبحث الأفعال تكشف أن الاحتراز تحقق لتبيين الضمائر المتصلة بالفعل المتعدي واللازم ، وأنها وإن كانت تتشابه في اللفظ إلا أنها تختلف في الدلالة بما تتصل به ، وكذلك جاء الاحتراز للتنبيه إلى اختلاف الأحكام ، فضلاً عن بيان عدم اطراد عدد من القواعد .

المبحث الثالث

الاحتراز في الحروف

تمثل الحروف القسم المستكمل لأقسام الكلام ، والتي تختلف عن الأسماء والأفعال ، لدلالاتها على معنى في غيرها ، فصار لا يُعبر عنها إلا بالمضمون المذكور ، فقد قال الزمخشري : ((الحرف ما دلّ على معنى في غيره))^(٩٣) ، فهي وإن اختلفت في الجانب هذا مع الأسماء والأفعال ، إلا أنها اتفقت معهما في الاحتراز ، إذ ظهرت فيها مواطن الاحتراز ، موزعة في موضوعات عدّة سيقّت على الوجه الآتي :

١ - الاحتراز من (الواو) إذ كانت على غير معنى (مع) في المفعول معه :

إنّ ضروب الواو في العربية كثيرة ، سردها علماء النحاة في مؤلفاتهم^(٩٤) ، ومن بين تلك الضروب أنّها تأتي بمعنى (مع) ، مما تنصب الاسم الذي بعدها وهذا الاسم يسمى عند النحاة بـ (المفعول معه)^(٩٥) ، وحتى يتحقق النصب اشترط النحاة أن تكون بدلالة (مع) ؛ لأنّ خلوها من هذا الشّوب يؤدي إلى تغيير حكم ما بعدها من النصب إلى الرفع ، فمن أجل ذلك جاء سعي النحاة منصّباً لتحقيق هذه الغاية ، والمتمثل بالاحتراز من الواوات الأخرى التي تخرج عن مفهوم المعية .

ومن النصوص التي جاءت تبياناً للاحتراز من الواوات التي ليست بمعنى (مع) ما ذكرها ابن النّاظم بقوله : ((فاحترزت بقولي ...)) (بمعنى مع) ((مما بعد واو وغيرها ، كواو العطف ، واو الحال . فواو العطف ، كما في نحو : اشترك زيدٌ ، وعمرُو ، وكلّ رجلٍ وضيّعتهُ ، فالواو في هذين المثالين - وإن دلت على المصاحبة - فهي واو العطف ، لأنّها شركت بين زيد وعمرُو في الفاعلية ، وبين ((كل رجلٍ وضيّعته)) في التجرد للإسناد فما بعدهما ليس مفعولاً معه . وأما واو الحال فكم في نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، وسرت والنيل في زيادة ، فما بعد هذه الواو ليس مفعولاً معه ، لأنّها واو الحال وهي في الأصل واو التي يعطف بها جملة على جملة لجهة جامعة بينهما ، لا الواو التي بمعنى ((مع))^(٩٦) .

فالواو الأولى جاءت عاطفة في المثالين الأولين ، وإن دلت الجملتان على المصاحبة ، لأنّ المصاحبة لم تتحقق بـ (الواو) ، وإنما كانت متحققة بالفعل، في حين النحاة يشترطون تحققها بـ (الواو) فضلاً عن رفع الاسم المثالين السابقين بعد الواو ، فهذه دلالة بديهية تدل على عطفية الواو ، أمّا الواو الثانية فهي واو الحالية كما ثبتت ذلك يرفع الاسم بعدها ، فلما كان بعدهما مختلفاً عن حكم واو المعية سارع النحاة إلى الاحتراز منها .

وهذه الرؤية هي ما كانت حاضرة عند الإمام الشاطبي ، وأظهرها بقوله : ((فالوصف الأول تحرز به من الواو التي لمطلق الجمع ، فإنها لا تعين مفهوم مع ، فلم تكن مراده ، كقولك : قام زيدٌ وعمرو . والثاني : تحرز به من المعطوف بالواو بعد ما يفهم المصاحبة كقولك اشركت زيدا وعمراً ، ومزجت الخلّ والعسل ، وخلطت البر والشعير ، فإنّ مفهوم مع ههنا حاصل مما قبل الواو ، وهو أشركت ومزجت وخلطت وكذلك ما أشبهه))^(٩٧) .

فتشكل الاحتراز كان سببه التنبيه إلى أن الواو ليس للمعية ، وإنما لمطلق المجمع ، أمّا الثاني فقد جاء ليبدل على أن نصب المفعول لم يتحقق بالمصاحبة ، ولا يمكن أن يصنف هذا ضمن المفعول معه ؛ لأنّ المصاحبة متحققة بالفعل لا بالواو وهذا خلاف مراد النحاة ، إذ هم يشترطون تحققها بالواو لا بالفعل ، وكلّ ما يجيء وفق هذا الترتيب لا يُعدّ من قبيل المفعول معه ، كما بيّن ذلك الصبان عندما قال : ((ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو : أشركت زيدا وعمراً وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعولاً معه لأنّ المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لمجرد العطف فتدبر))^(٩٨) . إن ما لمسنه من التشديد والعناية والاهتمام لم يكن إلا للاحتراز من الواوات الأخرى ، والتي تختلف مع واو المعية في الحكم ، مما جعل هذا السبب الجنوح إلى الاحتراز سعي لا بدّ منه .

٢ - الاحتراز من (أو) التي لا يصلح في مكانها (حتى أو إلا) في نصب

المضارع :

يُشترط لمجيء الفعل المضارع منصوباً أن يكون مسبقاً بحروف النصب ، ومن بين تلك الحروف (أن) ، والتي من أوصافها الخفاء وجوباً بعد مجموعة من الحروف منها (أو)^(٩٩) .

وحتى تؤدي (أو) هذا الدور لابد أن تصحّ في مكانها ((حتى أو إلا)) ،
وتحديداً (حتى) التي بمعنى (إلى) ، لا التي بمعنى (كي) ، كما جاء ذلك
مبيّناً في كلام النحاة ، قال ابن النازم وهو يشرح كلام أبيه : ((يعني : أنه كما
أضمرت ((أن)) الناصبة حتماً ، بعد لام الجر المؤكدة لنفي ((كان)) كذلك
تضمّر حتماً ، وتخفى بعد ((أو)) إذا صلح في مكانها ((حتى ، أو إلا)) يريد
: ((حتى)) التي بمعنى ((إلى)) لا التي بمعنى ((كي))^(١٠٠) .

فالسّرّ الكامن وراء تقييد (أو) بهذا القيد وذلك احترازاً من الحروف التي لا
تعطي معنى (حتى أو إلا) ؛ لأنّ هذا الدور إذا لم يُجسد مثلاً أرادته النحاة
فإنّ حكم إضمار (أن) يكون جائزاً وليس واجباً ، وللوقوف على مظاهر الاحتراز
بنحو جلي نسوق عدداً من النصوص تكون كفيّلة لإيضاح جُزئيات المسألة ، ومن
ذلك قول المرادي وهو يشرح قول ابن مالك ، يقول فيه : ((احترز بقوله :)) إذ
يصلح في موضعها حتى أو إلا)) من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين
فإنّ المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار ((أن)) كقوله^(١٠١) [من الطويل]

فلولا رجالٌ ، من رِزامٍ ، أعزّةً وآل سُبَيْعٍ ، أو أسوعك ، علقماً^(١٠٢)

فتحقّق إضمار (أن) وجوباً متوقف على أن تكون (أو) بمعنى (حتى أو
إلا) ، وعند عدم تحقق الشرط المذكور ينعكس الحكم من الوجوب إلى الجواز ،
مثلاً مثّل المرادي لذلك عندما أورد شاهداً اكتفى بذكره ، إلا أنّ الصبان قد تكفل
إيراد البيان ، فقد قال : ((والشاهد في أو أسوعك فإنّه منصوب بأن مضمرة جوازاً
لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك))^(١٠٣) .

فحكم الفعل في الشاهد كان جائز النصب ، وذلك لعدم مجيء (أو) على
معنى (حتى أو إلا) ، وهذا المعنى هو ما نصّ عليه الاشموني ، عندما بيّن
الاحتراز من التي لا تأتي وفق هذين المعنيين ، قال : ((واحترز بقوله :)) إذا

يصلح في موضعها حتى أو إلا ((من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ، فإنّ المضارع إذا ورد بعده منصوباً جاز إظهار (أن))^(١٠٤).

ومن المتممات التي يحلو المقام بذكرها ، وتكمل أطراف المسألة بعرضها ، أنّ إقامة الحرفين مقام (أو) لا تعني وضع الحرفين مكان (أو) بذاتها ، وإنما القصد لحاظ معنى الحرفين ، وفي ذلك قال ابن مالك : ((وتقدير ((إلا)) و ((إلى)) في موضع ((أو)) تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب))^(١٠٥) .

ومنها كذلك ، حتى تكون (أو) بمعنى (إلى) ، لا بدّ أن يكون انقضاء الشيء قبلها شيئاً فشيئاً ، أمّا إذا كان بمعنى (إلا) فلا بدّ من تحققها دفعة واحدة ، كما بين ذلك ابن الناطم بقوله: ((فإن كان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنى (إلى) وإلا فهي بمعنى (إلا) فمثال الأول قولك : لأنتظرته أو تجيء تقديره : لأنتظرته إلى أن جيء ... ومثال الثاني قولك : لأقتلنّ الكافر أو يسلم ، تقديره لأقتلنّ الكافر : إلا أن يسلم))^(١٠٦) .

والذي انتهينا إليه أنّ الغاية الأسمى التي سعى النحاة إلى تحقيقها من خلال سوق الاحتراز ، كانت من أجل الحفاظ على حكم المسألة ؛ لأنّ إضمار (أن) وجوباً بعد (أو) كان يقتضي تفسيرها بـ (حتى التي بمعنى إلى أو إلا) ، أمّا لو كانت بخلاف دلالة الحرفين المذكورين المحصورين ، فإنّ إضمار (أن) كان جائزاً لا واجباً .

٣- الاحتراز من (لما) غير الجازمة للفعل المضارع :

إنّ من عوامل جزم الفعل المضارع ، الأسماء والحروف ، فالأسماء تقع في أنواع عديدة ذكرها النحاة في بابها^(١٠٧) ، أمّا القسم الثاني فهو الحروف ، وسأذكر أنواعها لتعلّق المسألة بهذا القسم ، والتي هي : (إن ، لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا الناهية)^(١٠٨) .

وما تعيننا من الحروف الجوازم (لما) لاتكاء المسألة عليها ، واعتبارها قطب الرchy الدائرة عليها المسألة .

مفاد المسألة أنّ ابن مالك في شرحه للتسهيل ، وتحديدأ عند ذكر عوامل الجزم قيّد (لما) ، كما جاء ذلك في قوله : ((من عوامل جزم ((لم)) و ((لما)) ((أختها))^(١٠٩) ، وعن سبب هذا القيد أخذ النحاة يبحثون حتى توصلوا إلى أنّ السبب كان للاحتراز من (لما) غير الجازمة ، والمتمثلة بالاستثنائية التي بمعنى (إلا) كقولهم : عزمت عليك لما فعلت^(١١٠) . والثانية التي تسمى بتسميتين ، الأولى : بحرف وجوب الوجوب لما مضى وذلك عند سيبويه^(١١١) ، والثانية : بالحينية عند ابن السراج (ت٣١٦ هـ) ، والفارسي (ت٣٧٧ هـ) وابن جني (٣٩٢ هـ)^(١١٢) .

ومن المواضيع التي جاءت للاحتراز من الأنواع غير الجازمة ، ما ذكرها ابن الناظم عندما قال : ((وقد احترزت بقولي : ((ولما أختها)) أي : أخت ((لم)) من ((لما)) الحينية)) نحو قوله تعالى : چ گ گ گ گ گ چ [هود : ٥٨] ، ومن ((لما)) بمعنى ((إلا)) نحو : عزمت عليك لما فعلت أي : إلا فعلت ، والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ، فإنّ التي تدخل على المضارع ، وتجزمه هي (لما (النافية ، لا غير))^(١١٣) .

فتقييد (لما) الجازمة كان حاصلأ لتمييزها عن التي بمعنى الحينية والاستثنائية ، وأنّ التي تعمل الجزم في المضارع هي النافية على وجه التحديد ، دون سواها ، وهذا ما احترز منه الجوري بقوله : ((قيّد بعضهم (لما) فقال : (لم ولما أختها) واحترز بذلك من (لما) التي بمعنى (إلا) من لما التي هي حرف وجوب الوجوب))^(١١٤) ، الحرف الثاني الذي أحترز منه ، فقد جاء على

المعنى المذكور عند سيبويه ، وبمعنى الحينية عند ابن السراج والفارسي وابن جني ، كما أوردنا ذلك في مستهل المسألة .

فمن أجل عدم الوقوع في مصائد اللبس مع الأنواع الأخرى غير الجازمة للفعل المضارع ، وإن اختلفت معها في العمل إلا أنها تتفق معها في اللفظ ، كان دعائم الاحتراز قائمة .

واختلاف العمل بين (لما) الجازمة وبين الآخرين ، هو الذي جعل من النحاة مَنْ يؤيد ابن مالك عندما لم يقيد (لما) بلفظة (أختها) في نظمه للألفية ، ناصرين بما ذهبوا إليه أنّ (لما) الجازمة تختص بدخولها على المضارع، في حين التي لوجوب الوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى ، والتي بمعنى (إلا) يليها ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، وبناء على هذه المميّزات البائنة ، فإنّ (لما) لا تحتاج إلى التقيد المذكور للاحتراز من غيرها ، وممن ذهب إلى ذلك المرادي عندما قال : ((فإن قلت فهلاً قيّد في النظم . قلت : لا يحتاج إليه ، لأنّ التي بمعنى (إلا) يليها ماضي اللفظ ومستقبل المعنى ، والتي هي حرف وجوب لوجوب يليها ماضي اللفظ والمعنى . وقد ذكر ذلك في أول ((شرح التسهيل)) فلا يحتاج إلى التقيد ، لأنهما لا يليهما مضارع))^(١١٥) .

إنّ هذا الرأي القائل بعدمية احتياج المسألة إلى القيد قد يكون مقبولاً ، إلا أنّ ميل البحث يتجه إلى التقيد ؛ لأنه يضيفي للفظ وضوحاً تاماً ، وبعداً كاملاً عن اللبس ، مما يكون قاطعاً لجميع الاحتمالات التي ينصرف إليها الذهن ، ولاسيما أنّ لـ (لما) أنواعاً أخرى تتفق معها في اللفظ دون المعنى .

أما خلاصة المبحث نقول فيها : على الرغم من التشابه القائم بين الحروف التي درسناها ضمن المبحث وبين أمثالها من الحروف من جهة اللفظ ، إلا أنّ أحكامها كانت تختلف على حد كبير مما استدعى الاحتراز من قبل النحاة .

الخاتمة

- توصل البحث إلى عدد من النتائج ، يمكن عرضها وفق الآتي :
- لم يكن للاحتراز حد عند النحاة ، مما دعانا إلى صوغ تعريف مناسب له من خلال النصوص المستقراة .
 - تقارب لفظين منه ، وهما الاحتراس والحذر ، فالأول تمّ دفعه لتخصيص عمله ضمن مجال البلاغة ، والثاني كان وقوعه في الحسيّات والمعنويات ، بخلاف الاحتراز الواقع في المعنويات مما جعل مجال استعماله أكثر دقة وتحديداً من الثاني .
 - تم استنباط الأسباب من النصوص التي وقفنا عليها ، وجمعها في موطن واحد ، وكان منها ، تشابه الألفاظ ، وتشابه المعنى ، وبيان حكم المسائل ، وكذلك إيضاح اطراد القاعدة من عدمها ، فضلاً عن تقييد المطلقات .
 - إن تأثير الاحتراز كان في مجال المصطلحات بين وواضح ، فقد تمثل ذلك بإجلاء الغموض عنها ، وتقييدها باعتبارها مفتاح الموضوعات النحوية ، مثلما تحقق ذلك في مبحثي الأسماء والأفعال .
 - إنّ دفع الغموض ورفع الالتباس من الألفاظ المتشابهة ، وقطع الذهن عن الانصراف إلى غير المراد ، كان من الأوليات التي عالجها الاحتراز ، كما في مبحث الحروف .

- سيبقى الاحتراز من الظواهر التي يُحتاج إليه في تسهيل القواعد وتفكيك الرموز عنها ، حتى تُقدم إلى المتلقي وهي خالية من جميع ما يعيق استيعابها وفهمها .

والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على الصادق الوعد الأمين

الهوامش

- ١- مغني اللبيب ٢ / ٣٢٥ .
- ٢- المتون والشروح والحواشي والتقاريرات في التأليف النحوي ٢٦٥ .
- ٣- معجم مقاييس اللغة ٢٣٦ .
- ٤- الصحاح ٢ / ٥٣٩ .
- ٥- لسان العرب ٤ / ٣٠ .
- ٦- المعجم الوسيط ١ / ١٦٦ .
- ٧- ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د.محمود عبد الرحمن عبد المنعم ١ / ٧٤
- ٨- الفروق في اللغة ٤٢٥ - ٤٢٦ .
- ٩- العين ٣ / ١٣٧ .
- ١٠- تهذيب اللغة ٤ / ٢٩٦ .
- ١١- معجم مقاييس اللغة ٢٣٦ .
- ١٢- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر ١ / ٣٤٥ .
- ١٣- البرهان في علوم القرآن ٣ / ٦٤ .
- ١٤- معجم مقاييس اللغة ٢٣٦ .

- ١٥- الصحاح ٢ / ٣٨٩ .
- ١٦- الفروق في اللغة ٤٢٥ .
- ١٧- التوقيف على مهمات التعاريف ١ / ١٣٧ .
- ١٨- ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي ، د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي ٧٤ .
- ١٩- شرح ألفية ابن مالك ١ / ٢٩٥ .
- ٢٠- شرح ابن عقيل ٢ / ٢١١ .
- ٢١- شرح المكودي ٢٥٢ .
- ٢٢- ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير اللبدي ١٣٩ .
- ٢٣- المقصود بالشبيه بالمفعول به : أن ينصب الاسم على التوسيع بحذف حرف الجر . ينظر : حاشية التحقيقات الوفية : للغرسي ٢٣٧ .
- ٢٤- شرح ابن عقيل ١٤٢/٢
- ٢٥- وهذه المسوغات هي : ١- تقديم الحال على نكرة .
- ٢- تخصيص النكرة بوصف أو بإضافة .
- ٣- وقوع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وهو النهي والاستفهام: ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٠ - ١٩٢ .
- ٢٦- شرح الاشموني ٢ / ١٤ .
- ٢٧- شرح شنور الذهب ٢ / ٥٩٤ .
- ٢٨- المقرّب ٦٨ .
- ٢٩- ينظر : شرح شنور الذهب : لابن هشام الأنصاري ٦٦ .

- ٣٠- ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٢٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٣٨ .
- ٣١- شرح ألفية ابن مالك ٣٥ .
- ٣٢- شرح ابن عقيل ١ / ٤١ .
- ٣٣- شرح شذور الذهب ١ / ١٨٦ .
- ٣٤- شرح ابن عقيل ١ / ١٢٣ .
- ٣٥- شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٨ .
- ٣٦- شرح شذور الذهب ٤٣٣ .
- ٣٧- الحالات الخمس هي : ١- ما يجب فيه النصب . ٢- ما يجب فيه الرفع .
- ٣- ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح . ٤- ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح .
- ٥- ما يجوز فيه الأمران على السواء . ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٩٧ .
- ٣٨- ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ١٠١ .
- ٣٩- ينظر : النحو العربي أحكام ومعاني ، د، محمد فاضل السامرائي ٢ / ٤٣٣ .
- ٤٠- شرح ألفية ابن مالك ٢٤٠ .
- ٤١- المقاصد الشافية ٣ / ٩٦ - ٩٧ .
- ٤٢- شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ .
- ٤٣- الكشف ٩٦٧ .
- ٤٤- ينظر : الشواذ في القراءات : لابن خالويه ١٣٣ .
- ٤٥- الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٧٨ .
- ٤٦- تحرير الخصاصة ١٥٤ .
- ٤٧- معاني النحو ٢ / ١٥٣ - ١٥٤ .
- ٤٨- ينظر : شرح الاشموني ١ / ٤٨٦ ، وحاشية الخضري ١ / ٤٤٤ ، ومعاني النحو ٢ / ١٥٥ - ١٥٦ .

- ٤٩- شرح ألفية ابن مالك ٢٧٣ .
- ٥٠- شرح ابن عقيل ٢ / ١٤٢ .
- ٥١- شرح ألفية ابن مالك ٢٧٣ .
- ٥٢- إتحاف ذوي الاستحقاق ٢ / ٥٥ - ٥٦ .
- ٥٣- شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٩ .
- ٥٤- ينظر : النحو العربي أحكام ومعان ٢ / ٤٣ .
- ٥٥- ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٤٨ - ٢٥٠ .
- ٥٦- ينظر : الكتاب ٢ / ١١٢ .
- ٥٧- ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٢٧٢ .
- ٥٨- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٥ .
- ٥٩- شرح الألفية ٣٢١ .
- ٦٠- شرح الاشموني ٢ / ١٤ .
- ٦١- ينظر : شرح ألفية ابن مالك ٣٤٦ .
- ٦٢- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ٢٦١ .
- ٦٣- شرح ابن عقيل ٢ / ٢١١ .
- ٦٤- المقاصد الشافية ٣ / ٥٢٥ .
- ٦٥- شرح الأجرومية في علم العربية ٢ / ٥٩٤ .
- ٦٦- إتحاف ذوي الاستحقاق ٢ / ١٢٠ .
- ٦٧- الصفوة الصفية ١ / ٥٠٥ .
- ٦٨- ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٠٤ .
- ٦٩- المصدر نفسه ٤ / ٢٩٥ .
- ٧٠- شرح الحدود النحوية ١٣٣ .
- ٧١- شرح ابن عقيل ٢ / ١١٨ .

- ٧٢- النحو العربي أحكام ومعان ١ / ٤٠١ .
- ٧٣- شرح ألفية ابن مالك ١ / ٢٩٥ .
- ٧٤- شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٨ .
- ٧٥- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية ٢١٣ .
- ٧٦- نحو الفعل ٦٤ .
- ٧٧- المقاصد الشافية ٣ / ١٢٤ .
- ٧٨- ينظر : شرح ابن عقيل ٤ / ٤ .
- ٧٩- ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٩ .
- ٨٠- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٠٢ .
- ٨١- ينظر : شرح الأشموني ٣ / ٢١٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٢٧ و ١٣٩ - ١٤٠ .
- ٨٢- شرح المكودي ٢٥٢ .
- ٨٣- شرح الأشموني ٣ / ٢١٣ .
- ٨٤- عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .
- ٨٥- ينظر : تعليق أحمد بن إبراهيم المولى على هامش عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٢٦ / ١ .
- ٨٦- المقاصد الشافية ٦ / ٥٥ .
- ٨٧- ينظر : شرح ابن عقيل ٣ / ٢٢٣ .
- ٨٨- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٥٤ .
- ٨٩- ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٤ / ١٥ .
- ٩٠- لم أعر على هذا اللفظ في (شرح التسهيل) ، وإنما وجدته في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ٢١٠ ، وسبب ذلك أن شرح التسهيل المنشور

- خالٍ من موضوع (أسماء الأفعال) ، كما يذكر ذلك الدكتور : فخر الدين قباوة .
- ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٥٤ / ٢ الهامش (٢) .
- ٩١- شرح الألفية ٥٤ / ٢ .
- ٩٢- شفاء العليل ٨٦٩ / ٢ .
- ٩٣- المفصل في صنعة الإعراب ٣٥٣ .
- ٩٤- ينظر : رصف المباني : للمالقي ٤٧٣ - ٥٠٢ .
- ٩٥- المفعول معه : اسم فضلة بعد واو أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه . ينظر : شرح قطر الندى ٢٥٤ .
- ٩٦- شرح ألفية ابن مالك ٢٧٨ .
- ٩٧- المقاصد الشافية ٣ / ٣١٧ - ٣١٨ .
- ٩٨- حاشية الصبان ٢ / ٢٠٨ .
- ٩٩- ينظر : شرح شذور الذهب ٣١٨ .
- ١٠٠- شرح ألفية ابن مالك ٦٧٣ .
- ١٠١- وهو الحصين بن الحمام . ينظر : شرح الشواهد للعيني ٣ / ٤٤٢ - ٤٤٣ .
- ١٠٢- شرح الألفية ٢ / ١٣٣ .
- ١٠٣- حاشية الصبان ٣ / ٤٤٣ .
- ١٠٤- شرح الأشموني ٣ / ٢٠١ - ٢٠٢ .
- ١٠٥- شرح الكافية الشافية ٢ / ١٢١ .
- ١٠٦- شرح ألفية ابن مالك ٦٧٣ .
- ١٠٧- ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٦٦ .
- ١٠٨- ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٢٦٣ .
- ١٠٩- شرح التسهيل ٣ / ٣٨٣ .

- ١١٠- ينظر المقاصد الشافية ٦ / ١٠١ .
- ١١١- ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
- ١١٢- ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١٥٧ ، والإيضاح ٢٥٠ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٧ .
- ١١٣- شرح ألفية ابن مالك ٦٩٣ .
- ١١٤- شرح شذور الذهب ٢ / ٥٩٤ .
- ١١٥- شرح الألفية ٢ / ١٥٧ .

ثبت المصادر والمراجع

- ١- أبحاث ودراسات في النحو العربي : د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١١ م .
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٨١٤ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٣- الأساليب الإنشائية في النحو العربي : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت .
- ٤- الأصول في النحو : لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي .
- ٥- الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب أبي عمرو وعثمان بن أبي بكر (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : د. محمد إبراهيم عبد الله ، ط ١ ، دار سعد الدين ، دمشق ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

- ٦- البرهان في علوم القرآن : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ .
- ٧- تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) ، ط ٥ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ٨- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن : عبد العظيم بن الواحد بن أبي الأصبع (ت ٦٥٤ هـ) ، تح : د. حفني محمد شرف ، الجمهورية العربية المتحدة .
- ٩- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : زين الدين بن عمر المظفر المشهور بابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) ، تح : عبد الله الجاموس ، ط ١ ، مكتبة الجويني لتحقيق التراث ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٨ هـ .
- ١١- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وعليه تعليقات كتاب ((الانتصاف)) فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ((للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي)) ، اعتنى به : خليل مأمون شيحا ، ط ١ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ١٢- التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤف المناري (ت ١٠٣١ هـ) ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٣- تهذيب اللغة : أبي منصور محمد بن احمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ، تح : عبد الكريم العريايوي ، راجعه : محمد علي النجار .

- ١٤- حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة الرضية من النكات والرموز الخفية : ملا محمد صالح بن احمد الغرسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٥- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد بن مصطفى الخصري (١٢٨٨هـ) ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان (ت ٢٠٦ هـ) ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، ط ١ ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تح : أ. د. أحمد محمد الخراط ، ط ٣ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ١٨- سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى المطبوع على هامش شرح قطر الندى وبل الصدى : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ، نشر إحسان ، طهران ، ١٣٨٢ هـ .
- ١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد بن محي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، دار ابن كثير ، دمشق - سوريا ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

٢٠- شرح الآجرومية في علم العربية : علي بن عبد الله بن علي بن نور الدين السنهوري (ت ٨٨٩ هـ) ، تح : محمد خليل عبد العزيز شرف ، ط ١ ، دار السلام ، مصر ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

٢١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن نور الدين بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : حسن محمد ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٢٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

٢٣- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق : محمد بن أحمد المكناسي (ت ٩١٩ هـ) ، تح : حسين عبد المنعم بركات ، ط ١ ، مكتبة الرشيد ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٢٤- شرح الألفية لابن مالك : الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط ١ ، دار مكتبة المعارف ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

٢٥- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٢٦- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) ، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الألمعي المتقن الشيخ يس بن زبيد ،

- العابدين الحمصي ، راجعه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، حققه السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .
- ٢٧- شرح الحدود النحوية : جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) ، تح : د. محمد الطيب إبراهيم ، ط ١ ، دار النفائس ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٢٨- شرح السيوطي (ت ٩١١ هـ) على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية للغرسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٢٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب : لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة .
- ٣٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوزي (ت ٨٨٩ هـ) ، تح : نواف بن جزاء الحارثي ، ط ١ ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ م .
- ٣١- شرح الشواهد للعيني المطبوع على حاشية الصبان ، ط ١ ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٣٢- شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، ومعه سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى : لمحمد بن محي الدين بن عبد الحميد ، ط ٣ ، نشر إحسان ، طهران ، ١٣٨٢ هـ .
- ٣٣- شرح الكافية الشافية : لابن مالك (ت ٩٧٢ هـ) ، تح : علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- ٣٤- شرح المفصل : لموفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣ هـ) ، قدم له : د.
إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٣٥- شرح المكودي : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧ هـ) ، ضبطه : إبراهيم شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٣٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت٧٧٠ هـ) ، تح : د. عبد الله علي الحسيني ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣٧- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية : لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجري) ، تح : د. محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٠ هـ .
- ٣٨- عمدة الحافظ وعدة اللافظ : جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢ هـ) ، تح : أحمد بن إبراهيم المغيني ، ط١ ، المكتبة الإسلامية ، مصر ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ٣٩- الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري (ت٣٩٥ هـ) ، تح : جمال عبد الغني مدغمش ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٤٠- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

- ٤١- كتاب الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، ويليه رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : لابن الطراوة النحوي (ت ٥٣٢٨ هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م .
- ٤٢- كتاب العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨١ م .
- ٤٣- كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل المطبوع مع شرح ابن عقيل : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، دار ابن كثير ، دمشق - سوريا ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- ٤٤- لسان العرب : جمال الدين أبي الفضل بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، تح : عامر أحمد حيدر ، راجعه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ٤٥- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، عني بنشره : برجستراسر ، دار الهجرة .
- ٤٦- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ٤٧- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الفرقان ، الأردن ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٨- معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- ٤٩- المعجم الوسيط : إخراج : د. إبراهيم أنيس وآخرون ، ط ٢ ، دار الأمواج ، بيروت - لبنان ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٥٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .
- ٥١- المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، قدم له : د. إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٥٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تح : أ. د. عياد بن عيد الثبيتي ، ط ١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ٥٣- المقرب ومعه مُثُلُ المقرب : أبو الحسن بن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٥٤- النحو العربي أحكام ومعان : د. محمد فاضل السامرائي ، ط ١ ، دار ابن كثير ، دمشق ، سوريا ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م .
- ٥٥- نحو الفعل : أحمد عبد الستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٦ م .
- المجلات
- المتون والشروح والحواشي والتقاريرات في التأليف النحوي ، د. عبد الله بن عويقل السلمي، مجلة الأحمدي ، العدد الرابع ، جمادي الأولى ، ١٤٢٠ هـ .